فهم الخصوصية المحلية في النظام الانتخابي العراقي

الأستاذ المشرف: أ.د. البير رحمه

الباحثة. ميساء الشلح

الجامعة اللبنانية/ المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق

والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية

المُلخص:

هذه الدراسة تسلط الضوء على دور الخصوصية المحلية في توجيه صياغة النظام الانتخابي في العراق. من خلال فهم مفهوم الخصوصية المحلية وتحليل تطبيقه في السياق العراقي، يُظهر البحث أهمية هذا المفهوم في تحقيق التمثيل الديمقراطي الشامل.

تتعامل الدراسة مع النظام الانتخابي العراقي كأداة رئيسية لتحقيق التمثيل السياسي، وتقدم تقييمًا نقديًا لمدى توافق هذا النظام مع مبادئ الخصوصية المحلية. تسلط الدراسة الضوء على أهمية توجيه السياسات الانتخابية نحو ضمان التمثيل الفعّال لجميع فئات المجتمع وتقديم المزيد من الشفافية في العمليات الانتخابية.

بالاعتماد على هذا البحث، يمكننا فهم أفضل كيف يمكن للخصوصية المحلية أن تكون محورًا مهمًا في تحسين الأنظمة الديمقراطية وزيادة مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي والوطني.

الكلمات المفتاحية: (الخصوصية المحلية، النظام الانتخابي العراقي).

Understanding local specificity in the Iraqi electoral system

Supervising Professor: Prof. Dr. Al-Bir is a mercy

The researcher. Maysaa Al Shallah

Lebanese University/Higher Institute for Doctorate in Law

Political, administrative and economic sciences

Abstract:

This study sheds light on the role of local privacy in shaping the Iraqi electoral system. By comprehending the concept of local privacy and analyzing its application in the Iraqi context, the research emphasizes the significance of this concept in achieving comprehensive democratic representation.

The study addresses the Iraqi electoral system as a key tool for achieving political representation and provides a critical assessment of the extent to which this system aligns

with the principles of local privacy. It highlights the importance of guiding electoral policies to ensure effective representation of all segments of society and enhance transparency in the electoral processes.
Based on this research, we can better understand how local privacy can play a crucial role in improving democratic systems and increasing citizen participation in decision-making processes at both the local and national levels.
Keywords: (local privacy, Iraqi electoral system).

مقدمة:

تعتبر الانتخابات والنظم الانتخابية من أهم العوامل التي تحدد صحة ونجاح العمليات الديمقراطية في أي دولة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تلعب مفاهيم متعددة دورًا حاسمًا في توجيه صياغة هذه النظم، منها مفهوم الخصوصية المحلية. بحيث تعبر الخصوصية المحلية عن حق المناطق أو الجماعات المحلية في التحكم في نظام انتخابي يعكس تمثيلها واحتياجاتها الخاصة. إن تضمين هذا المفهوم في صوغ النظام الانتخابي يعكس مبدأ الديمقراطية المشتقة من الأساس، حيث يمكن للمواطنين في المستوى المحلي المشاركة الفعّالة في صنع القرار.

تشهد العمليات الانتخابية وصياغة النظم الانتخابية في العراق تطورًا مستمرًا، حيث يعتبر الانتخاب نقطة حاسمة في تحديد مسار الديمقراطية وتمثيل الشعب. واحدة من العوامل الرئيسية التي تلعب دورًا مهمًا في توجيه صياغة النظام الانتخابي هي "الخصوصية المحلية". تمثل الخصوصية المحلية حق المناطق والجماعات المحلية في التحكم في نظام انتخابي يعكس احتياجاتها ومتطلباتها الفريدة.

إشكالية البحث:

يمكن تحديد إشكالية هذا البحث من خلال سؤال رئيسي، وهو:

"كيف يمكن تحقيق التوازن بين الخصوصية المحلية والتمثيل الوطني في صياغة النظام الانتخابي العراقي؟"

فضلاً عن بعض الأسئلة الفرعية، ومنها:

- كيف يمكن تعريف الخصوصية المحلية في السياق العراقي؟

- ما هي الآليات والسياسات المستخدمة في صياغة النظام الانتخابي العراقي لضمان الخصوصية المحلية؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق مفهوم الخصوصية المحلية في العمليات الانتخابية العراقية؟
- كيف يمكن تحقيق التوازن بين حقوق المناطق المحلية والحاجة إلى التمثيل الوطني؟
- كيف يمكن تحسين النظام الانتخابي العراقي بمراعاة مفهوم الخصوصية المحلية؟

في هذا السياق، سنقوم بتناول تحديات تضمين مفهوم الخصوصية المحلية في النظام الانتخابي العراقي وكيف يمكن تحقيق التوازن بين حق المناطق المحلية في التحكم في نظام انتخابي يعكس احتياجاتها وبين الحاجة إلى التمثيل الوطني لضمان تمثيل جميع فئات الشعب العراقي بشكل شامل.

فرضية البحث:

في ضوء الإشكالية المطروحة، يقوم هذا البحث على فرضية مفادها:

"تفيد تضمين مفهوم الخصوصية المحلية في صياغة النظام الانتخابي العراقي في تعزيز التمثيل الفعّال لمكونات المجتمع العراقي وتعزيز الديمقراطية والشفافية في العمليات الانتخابية."

هذه الفرضية تقترح أن تكون الخصوصية المحلية عاملًا أساسيًا في تحسين نظام الانتخابات العراقي وتحقيق التمثيل السياسي والديمقراطية الشاملة. ستتيح الدراسة فحص هذه الفرضية من خلال تحليل كيفية تطبيق مفهوم الخصوصية المحلية في العمليات الانتخابية وتقدير مدى تأثيرها على جودة النظام الانتخابي والمشاركة المواطنة.

منهجية البحث:

من خلال الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية، وانطلاقاً من الفرضية المطروحة في الدراسة وللوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث، تمت الإستفادة من المناهج العلمية، إذ تم استخدام المنهج السّرديّ التّحليليّ.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

يعيش العراق تحولًا ديمقراطيًا هامًا بعد سنوات من الصراع والاضطرابات. من ضمن العوامل الحاسمة لضمان نجاح هذا التحول هو وجود نظام انتخابي فعّال يمثل مختلف فئات المجتمع. لذا، يأتي دراسة دور الخصوصية المحلية في صياغة هذا النظام بأهمية بالغة.

من هنا تتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. من خلال تضمين مفهوم الخصوصية المحلية في النظام الانتخابي، يمكن تحسين التمثيل السياسي للمناطق والجماعات المحلية، مما يساهم في إشراكهم أكثر في عمليات اتخاذ القرار
٢. الخصوصية المحلية تمثل مفهومًا أساسيًا في الديمقراطية، حيث يمكن للمجتمعات المحلية أن تشارك بشكل فعّال في تحديد مصيرها السياسي. من خلال فهم دور الخصوصية المحلية، يمكن تعزيز الديمقراطية في العراق وتعزيز مشاركة المواطنين.
٣. نتائج البحث في هذا المجال يمكن أن تساعد صانعي السياسات في توجيه الإصلاحات الانتخابية بشكل أكثر تأثيرًا وفعالية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية في العراق.

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي للبحث هو إلقاء الضوء على دور الخصوصية المحلية في تحسين النظم الانتخابية وتعزيز التمثيل الديمقراطي في العراق، وتقديم توصيات تسهم في توجيه السياسات والإصلاحات المستقبلية.

لذلك تتجلى أهداف البحث في النقاط الآتية:

١. فهم كيفية تصميم وتشغيل النظام الانتخابي العراقي وكيف يتعامل مع مفهوم الخصوصية المحلية.
٢. تقييم تأثير تضمين مفهوم الخصوصية المحلية على عمليات الانتخابات وتمثيل مختلف مكونات المجتمع في العراق.

٣. تقديم التوصيات: تقديم توصيات سياسية وإصلاحية لتحسين تضمين الخصوصية المحلية في النظام الانتخابي العراقي.

هيكلية البحث:

بناء على المنهجية المتبعة في الدراسة تم تقسيم هذه البحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إلى فصلين:

تناول الفصل الأول فيها تعريف المفاهيم في فقرتين: الأول، تناول إعطاء لمحة عن العراق، والثانية تخصّص لمناقشة خصوصيّة العراق المحليّة. أما الفصل الثاني فقد تناول عرض النّظام السّياسيّ والإنتخابيّ في العراق في فقرة أولى، ومدى ملاءمة هذا النّظام مع الخصوصيّة المحليّة الآنفة الذّكر في فقرة ثانية.

الفصل الأوّل: الخصوصية المحلية في العراق

تعد الخصوصية المحلية أحد المفاهيم الرئيسية في السياق السياسي والحكومي، حيث تمثل حق المناطق والجماعات المحلية في تحديد شؤونها الداخلية واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلها بشكل مستقل عن السلطات الوطنية. في العراق، تكتسب مفهوم الخصوصية المحلية أهمية خاصة نتيجة للتنوع الثقافي والديموغرافي البارز.

تأتي الخصوصية المحلية في العراق كجزء من التطورات السياسية والحكومية التي شهدها البلد بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣. بدأت هذه الفترة بإعادة بناء الهياكل الحكومية والإدارية وتطوير النظام الانتخابي. في هذا السياق، يأتي دور الخصوصية المحلية في تعزيز التمثيل السياسي وإشراك المجتمعات المحلية في تحديد مستقبلها.

سيكون الفصل الأول من هذا البحث مخصصًا لفهم أساسيات الخصوصية المحلية في العراق. سنبدأ بتعريف هذا المفهوم وأهميته في السياق الوطني. سنستكشف كيفية تطور الخصوصية المحلية عبر العقود والعوامل التي تشكل جزءًا منها، بما في ذلك التاريخ والثقافة والتشريعات.

بعد ذلك، سنتناول الوضع الحالي للخصوصية المحلية في العراق وكيفية تجسيدها في النظام السياسي والحكومي. سنناقش التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الخصوصية المحلية الفعالة في العراق وكيفية التعامل معها.

الفقرة الأولى: توضيح مفهوم الخصوصية المحلية وأهميتها في السياق العراقي

إنّ الإنتخاب من أقدم طرق حكم الشّعب نفسه. بدأت هذه الممارسة في اليونان وروما قديمًا ولو بأساليب مغايرة عن تلك التي نألفها اليوم. من الواضح أنّ الإنتخابات في معناها الحقيقيّ لا تتمّ إلاّ في دول تعتمد النّظام الديمقراطيّ، إذ هكذا دول تقوم على حكم الشّعب نفسه، إمّا مباشرةً – وهو أسلوب شبه معدوم اليوم – أو من خلال ممثّلين يختارهم الشّعب بالإنتخاب. إذا كان سابقًا الإنتخاب حصرًا على بعض أفراد الشّعب المالكين للعلم أو الثّروات، أو حتّى فقط النّبلاء، أصبح اليوم الإقتراع عام، أي أنّه حقّ لكلّ مواطن أتمّ السّنّ القانونيّة ومتمتّع بالأهليّة وحقوقه المدنيّة والسّياسيّة.

يعرّف معجم فاروقي القانونيّ الإنتخاب العام على أنّه يجري لإختيار أعضاء مجلس نيابيّ أو هيئة عامّة مركزيّة

[١]. أمّا النّظام الإنتخابيّ، فهو وليد النّظام السّياسيّ القائم. الأنظمة الأنتخابيّة حسب الدكتور نادر عبد العزيز شافي، هي مجموعة القواعد التي يتم على أساسها تقسيم الدوائر الإنتخابيّة، والتّرشّح للإنتخابات، وإجراؤها، وفرز أصوات النّاخبين، وتحديد الفائزين، وكلّ ما له علاقة بالعمليّة الإنتخابيّة. فالنّظام الإنتخابيّ هو مجموعة التّشريعات والقوانين، المعمول بها، والتي ينتج عنها إنتخاب الجسم السّياسيّ الممثِّل للشّعب، كالبرلمان، أو مجلس الشّيوخ، أو غيرها. [٢]

بما أنّنا نحاول تناول النّظام الإنتخابيّ العراقيّ الذي أوجده الدستور العراقيّ الصّادر عام ٢٠٠٥، والقوانين التي ترعى تنفيذه، من خلال فهم العلاقة بينه وبين الخصوصيّة المحليّة العراقيّة، علينا تعريف الخصوصيّة المحليّة ولو بشكل مقتضب في الفقرة الحاليّة.

إنّ الخصوصيّة المحليّة هي المميّزات التي يتمتّع بها مجتمع معيّن دون الآخر. تنبع الخصوصيّة من المجتمع نفسه حيث تجسّده بمختلف ألوانه الدينيّة، والإثنيّة، والثّقافيّة، واللّغويّة... كما تمثّل أيضًا الثّقافة السّائدة داخل المجتمع نفسه. الخصوصيّة المحليّة تنبع من البنية الإجتماعيّة التي هي حصيلة ممارسات أعضاء المجتمع، وتشير إلى العمليّة الديناميكيّة التي تتشكّل منها البنى المتعدّدة والمتداخلة. فتشكّل البنية الإجتماعيّة المرتكز الأساسيّ في تشكيل أيّ نظام سياسيّ يرتكز على القواعد الديمقراطيّة.[٣] ستختصّ الفقرة الثانية من هذا القسم التّكلّم على الخصوصيّة المحليّة العراقيّة، لذا سننتقل لإعطاء لمحة عن العراق، ووصوله إلى الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدّديّة.

إنّ دولة العراق، الذي عُرفت حتّى القرن العشرين ببلاد ما بين النّهرين – الدّجلة والفرات – إحتُلّت بشكل أو آخر ثلاث مرّاتٍ في تاريخها الحديث؛ من قبل الأتراك العثمانيّين في القرن السّادس عشر، والإنكليز في القرن العشرين، والأميركيّين في القرن الحادي والعشرين. سوف نتكلّم على الأحداث أو الظّروف التي أثّرت في مسار العراق التّاريخيّ، ومازال تأثيرها واضح.

في عهد العثمانيّين، لم يتمكّن هؤلاء من تحقيق الإستقرار والإزدهار في العراق كما آملوا في هكذا دولة غنيّة حضاريًّا، ثقافيًّا، وبالموارد الطّبيعيّة. يعود سبب ذلك إلى الحرب المستمرّة بينهم وبين الفارسيّين، التي إستمرّت حتّى حوالي الرّبع الأوّل من القرن التّاسع عشر. هذا بدوره نمّى الخلاف السّنيّ–الشّيعيّ في العراق وأدّى إلى تقليص قدرة العثمانيّين على إدارة مختلف مدن العراق التي برزت فيها قوّة القبائل والتنازع الطّائفيّ والإثنيّ على مظاهر السّلطة والنّفوذ.[٤] لذا، إنقسم المجتمع العراقيّ على نفسه قبل أن يعرف الإستقلال.

بعد إفتتاح قناة السّويس في سنة ١٨٦٩، ونظرًا لأهميّتها الإستراتيجيّة كطريق مرور سريعة نسبيًّا إلى الهند، برز إهتمام إنكليزي متنامٍ بالمنطقة، وشمل العراق أيضًا، خاصّة مع وجود موارد طبيعيّة في هذه الأخيرة. تكرّس النفوذ الإنكليزيّ بإنتدابها على العراق بنهاية الحرب العالميّة الأولى. أدّى هذا الإنتداب إلى نوع من وحدة في صفوف العراقيّين – السّنة والشّيعة – ضدّ ما سُمّيَ إحتلال بريطانيّ، فإندلعت ثورة عراقيّة سنة ١٩٢٠ ضدّ الوجود البريطانيّ ونادت بالقوميّة العربيّة ووحدة الأمّة العربيّة.

تبعًا لذلك، قامت بريطانيا بوضع دستور عراقيّ وتأسيس مملكة عراقيّة برئاسة الملك فيصل الذي إعتبروه حليفًا لهم، وتمّ التوقيع على عدّة معاهدات ثنائيّة بين ١٩٢٢ و١٩٣٢ تضمن أمن العراق

الدّاخليّ والخارجيّ مقابل قواعد عسكريّة بريطانيّة في العراق[٥]. إنّ الدستور ضمن حقوق العراقيّين كعرب وركّز على الهويّة العربيّة، لذا ثار الأكراد، الذين هُمِّشوا، حتّى نالوا نوع من الحكم الذّاتي في تلك الفترة، وعاشت بقيّة المجموعات العراقيّة في جوّ من الجور والقمع. إنتهى الإنتداب رسميًّا، ونالت العراق إستقلالها، سنة ١٩٣٢.

مع الإستقلال، برزت الصّعوبات. بدأت مختلف المجموعات العراقيّة تطالب بنصيب أكبر بالتّمثيل في السّلطة – إذا كان لها من نصيب. بدأ الجيش العراقي يتدخّل بوجه الشعب لحفظ السّلطة وحصلت أوّل معركة وُصفت بتطهير عرقيّ، في عهد الإستقلال، سنة ١٩٣٣ عندما ثار الأشوريّون مطالبون بالحكم الذّاتي وتمّ قمعهم. تبعًا لهكذا سياسات قمعيّة، بدأت الإنقلابات العسكريّة سنة ١٩٣٦.

خلال الحرب العالميّة الثّانية، تحديدًا في سنة ١٩٤١ حصل إنقلاب في العراق غيَّر مَوقَعها من حليف الحلفاء إلى حليف المحور، ممّا إستدعى إعادة إحتلال العراق من قبل بريطانيا من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ لإعادة تمركزها إلى جانبهم.

سنة ١٩٥٨، نتيجة لتدخّل بريطانيّ مستمرّ، وقمع دائم، وبوجود – ما إعتبر في ذلك الوقت تجسيدًا للقوميّة العربيّة – جمال عبد النّاصر، الذي دعا العراقيّين إلى تغيير النّظام، حصل إنقلاب عسكريّ أنهى عصر الملكيّة الدستوريّة.[٦]

من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨ عاشت العراق في ظلّ حكم جمهوريّ بالإسم وعسكريّ بالواقع. أدّى عدم الإستقرار في هذه الفترة إلى إنقلاب بقيادة أعضاء من حزب البعث سنة ١٩٦٨، وإستمرّ الحزب في السّلطة لمدّة ٣٥ سنة.

بالرّغم من الإصلاحات الإجتماعيّة والإقتصاديّة التي حاول الحزب تحقيقها، نشبت ثورة كرديّة تطالب بإستقلال ذاتي أكبر من الذي وافقت عليه الحكومة العراقيّة. إنتهت الثّورة بإعتراف العراق بسيادة إيران على نصف شطّ العرب، مقابل إنهاء الدعم الإيرانيّ لثورة الأكراد العراقيّين. أعطت العراق عندها الأكراد حكم ذاتيّ، لكن بقيت فعليًّا المسيطر الوحيد في شمال العراق. أجبرت الأكراد على مغادرة أراضيهم والإنتقال إلى جنوب العراق كما شجّعت العراقيّين العرب الإنتقال إلى شمال العراق، خاصّة إلى كركوك. هذا أحد أسباب بقاء الفتن الدّاخليّة مشتعلة، ولو كانت في ذلك الوقت جدّ مقموعة وعاجزة عن الإندلاع.[٧]

إستلم صدّام حسين زمام السّلطة والحزب سنة ١٩٧٩ ناقلاً النّظام السّياسيّ العراقيّ من نظام الحزب البعث الواحد إلى ديكتاتوريّة. زاد الممارسات القمعيّة وحصر كلّ السّلطات بيده وبيد أقاربه. خلال الحرب العراقيّة–الإيرانيّة (١٩٨٠–١٩٨٨)، إستخدم صدّام السّلاح الكيمائيّ ضدّ أكراد العراق لأنّه كان يشكّ بولائهم.

بعد هزيمة العراق في الكويت (١٩٩١) من قبل التحالف الدوليّ، بدأت الثّورات الشّيعيّة والكرديّة تندلع في العراق ضدّ النّظام "الصّدّامي"، آملين بتدخّل التّحالف لإنقاذهم. أسعف التّحالف الدوليّ الأكراد – الذين رُفض لجوئهم في تركيا – وأمّن لهم الحماية من قمع صدّام من خلال إقامة حظر جويّ وبرّي منع القوّات العراقيّة من الوصول إلى المناطق ذات الأكثريّة الكرديّة، ونشأت الحكومة المحليّة الكرديّة سنة ١٩٩١ في مناطق دهوك، سليمانيّة وإربيل. لكن، تمكّن صدّام من قمع الثّورات الشّيعيّة بطريقة وحشيّة ودمويّة حيث قُدّر عدد الضّحايا الشّيعة بحوالي ٦٠٠٠٠ ضحيّة.

رغم أنّ حزب البعث كان ينادي بالعلمانيّة والهويّة القوميّة، ووحدة الأمّة العربيّة، أخذ حزب البعث في ظلّ نظام صدّام حسين طابع سنّي أصبح تعبيرًا عن شخصيّة صدّام. هذا لا يعني أنّ أعضاء الحزب كانوا حصرًا مسلمين سنيين، ولكن كانت الأفضليّة والأولويّة لهم. وشكّلت العضويّة في الحزب بطاقة دخول إلى أيّة وظيفة حكوميّة وضمانة لأمن االفرد العراقيّ الشّخصيّ والعائليّ والسّياسيّ.

سنة ٢٠٠٠، مع وصول جورج بوش الإبن إلى الرّئاسة في الولايات المتّحدة الأميركيّة، بدأ التّخطيط لقلب النّظام العراقيّ الذي بقي يهدّد إسرائيل ودول الخليج، حلفاء الولايات المتّحدة الأميركيّة في الشّرق الأوسط. سنحت الفرصة بعد هجوم ٩/١١ سنة ٢٠٠١، وتذرّعت الولايات المتّحدة الأميركيّة بوجود أسلحة دمار شامل في العراق – رغم صدور تقارير من الأمم المتّحدة تنفي ذلك – وتدخّلت عسكريًّا في العراق ضدّ صدّام لمنعه من نشر هكذا أسلحة وإعطائها للإرهابيّن في سنة ٢٠٠٣. كانت الحملة الأميركيّة تسعى لإسقاط النّظام بكلّ أركانه وسلطاته دون التّأكّد من وجود بديل جاهز وعمليّ.

سقط النّظام العراقيّ في نيسان ٢٠٠٣، وأنشئت سلطة مؤقتة من التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتّحدة الأميركيّة، من أجل إدارة العراق في الفترة الإنتقاليّة. تقرّر عندها إجتثاث البعث، وحُلّ الجيش العراقيّ، وبدأت عمليّة "الإنتقال إلى الديمقراطيّة".[٨] هذه الإجراءات طالت السّنة العراقيّين بشكل أساسيّ، حيث سُرّح ٤٥٠,٠٠٠ جنديّ، وأقيل ٥٠,٠٠٠ موظّف، دون تعويض. بالإضافة إلى ذلك،

إنّ تسريح الموظّفين البعثيّين، هَدَمَ النّظام التّربويّ، والبيروقراطيّة العراقيّة، خالقًا التّربة الصّالحة لحرب أهليّة مليئة بالحقد.

هكذا، بعد سقوط نظام صدّام، بدأ السّنة بالشّعور كضحايا، علمًا أنّ الجزء الأكبر بينهم إنضمّ إلى حزب البعث، ليس من إرادة وإيمان بمبادئه، بل من أجل الحصول على وظيفة تؤمّن لهم العيش الكريم في بلد شبه منهار إقتصاديًا. من ناحية أخرى، بدأ الشّيعة والأكراد، يطالبون أكثر بإجراءات "تعيد العدالة" وترفع الظّلم عنهم.[٩]

في ظلّ الوجود الأميركيّ، صدر دستور العراق الجديد في تشرين الأوّل سنة ٢٠٠٥ بموجب إستفتاء عام، جعل العراق جمهوريّة إتّحاديّة ديمقراطيّة تعدّديّة، تحفظ حقوق جميع أفراد الشّعب العراقيّ.

قبل أن ننتقل إلى التّحدّث عن النّظام الإنتخابيّ العراقيّ في إطار الدستور والقانون، لنتكلّم على الخصوصيّة المحليّة العراقيّة.

الفقرة الثّانية: استعراض الخصوصية المحلية في العراق وكيف تتجلى في السياسة والنظام الانتخابي

من أجل فهم الخصوصيّة المحليّة العراقيّة، لا بدّ من العودة إلى المجتمع العراقيّ وعرض تعدّديته، وتركيبته، وركائزه، وتأثيرها على سلوك العراقيّين السّياسيّ، كما العودة بشكل وجيز إلى التّاريخ السّياسيّ الحديث وتأثيره على تطوّر المجتمع العراقيّ.

نشأ العراق من خلال ضم ثلاث ولايات كانت خاضعة للسّلطنة العثمانيّة: بغداد، البصرة والموصل. وكانت كلٍّ منها تتميّز بمجموعات بشريّة من أصول وإنتماءات مختلفة، إثنيّة ودينيّة. لذا، شهدت العراق التّعدديّة في مجتمعها منذ تبلورها كفكرة دولة، وتعايشت المجموعات المتباينة داخلها من خلال محافظة كلّ منها على قواعد القبيلة لتنظيم شؤونها الخاصّة والمشتركة.[١٠]

إنّ العراق اليوم دولة عربيّة ذات أغلبيّة سكّانيّة تعتنق الدّين الإسلاميّ. يعود هذا إلى الفتوحات العربيّة التي طالت العراق بعد ممات الرسول محمّد، حيث أصبحت اللّغة العربيّة لغة شائعة والدين الإسلاميّ الدين المسيطر.[١١] يبلغ عدد سكّان العراق اليوم حوالي ٣٩ مليون نسمة؛ ٧٥% من العرب، ١٥% من الأكراد، و٥% من التركمان والفرس والأشوريّين والأيزيديّين...

يعتنق الدين الإسلاميّ ٩٦% من السّكان– ٤٠% سنّة، ٥٥% شيعة – والبقيّة يتوزّعون على الأديان الأخرى، منها، المسيحيّة، اليهوديّة، الصّائبيّة المندانيّة، الزردشتيّة... يجدر الذّكر، منذ سقوط نظام

صدّام، العديد من الأقليّات الدينيّة العراقيّة غادرت العراق، لجوءًا أو طوعًا، ممّا أخفض بسكل ملحوظ نسبتها في المجتمع العراقيّ، دون ذكر حملات العنف التي تتصّف بالإبادات الجماعيّة التي قامت بها الجماعات الإرهابيّة.

يتوزّع هؤلاء السّكّان على ١٨ محافظة: المثنى، كربلاء المقدّسة، دهوك، ميسان، القادسيّة، النجف الأشرف، السّلمانيّة، بغداد، نينوى، واسط، صلاح الدّين، كركوك، ديالى، إربيل، الأنبار، بابل، البصرة، وذي قار. بشكل عام، يتواجد الأكراد في شمال البلاد، بينما يرتكز العرب السّنة في الوسط، والعرب الشّيعة في الوسط الجنوبيّ والجنوب.[١٢]

إنّ اللّغتين العربيّة والكرديّة هما اللّغتان الرّسميّتان، مع السّماح باللّغات السّريانيّة والأرمنيّة والتّركيّة في المحافظات التي يتواجد فيها المتكلّمون بها.[١٣]

قبل ذكر ممارسات نظام صدّام حسين السّلطويّة المستبدّة، لا بدّ من المرور على النّظام العراقيّ وممارساته منذ وضع دستور ١٩٢٥، لغاية وصول صدّام حسين. مرّ النّظام السّياسيّ العراقيّ من الملكيّة الدستوريّة إلى الجمهوريّة. رغم تمتّع النّظام الأوّل بدستور ساهمت بوضعه بريطانيا المنتدبة، تميّزت الفترة التي طبّقت الدستور الملكيّ بهيمنة الملك – المصون، وغير المسؤول – على السّلطة التّنفيذيّة وتحويلها إلى أداة تنفيذيّة تخضع لإرادته. كما لم يمنح السّلطة التّشريعيّة أيّة وسيلة لعزل الملك.[١٤] لذا، حكم الملك الدستوريّ، الذي بدأ مع فيصل الهاشميّ السّنيّ، بدأ بصورة أقرب إلى الديكتاتوريّة منها إلى الحكم الملكي الدستوريّ. إشارة إلى أنّ الهيمنة السّنيّة على مقاليد السّلطة العراقيّة لم تبدأ معه، بل منذ العثمانيّين السّنة.

أمّا سنة ١٩٥٨، شهدت إعلان العراق جمهوريّة بموجب الدستور المؤقّت الذي وضعه الضّبّاط الأحرار الذين قاموا بالإنقلاب. تميّزت الحقبة الجمهوريّة في العراق بتعاقب قيادات من خلفيّات مختلفة، وبسيطرة قوى عقائديّة مختلفة على السّلطة. لكن، رغم إختلافها، إرتكزت جميعها على دساتير مؤقّتة، وإلغاء السّلطة التّشريعيّة وإيكالها إلى السّلطة التّنفيذيّة حتّى مطلع ثمانينيّات القرن الماضي. كما إحتكر السّلطة الرّئيس والمقرّبين منه وهي سمة تميّز بها خاصّة عهد صدّام حسين.[١٥]

لذا، إنّ المجتمع العراقيّ مجتمع متعدّد الأديان، والطّوائف الدينيّة، والإثنيّات، واللّغات، وهو مجتمع لم يعرف الإستقرار والسلام الحقيقيّين. يعاني المجتمع العراقيّ من خطر هذه التّعدّديّة المتشعّبة بوجهين

رئيسيّين: التّعدّديّة الإثنيّة والتّعدّديّة الطّائفيّة. فغالبيّة المجتمع العراقيّ (٧٥%) من العرب، بالإضافة إلى إثنيّات أقلّويّة أخرى، أكبرها الأكراد (١٥%). يعيش القسم الأكبر من الأكراد في الجبال العراقيّة الشّماليّة والشّرقيّة. كما نعرف، إنّ البيئة تؤثّر على القاطنين بها، وهكذا نرى فارقًا بين الأكراد والعرب العراقيّين، ليس فقط من المناحي اللّغويّة والإثنيّة، بل أيضًا من الطّابع الذي يتّسم به الشّعب المنتمي لكلّ من الإثنيّتين.

خلال حكمه، قتل صدّام حسين الكثير من الأكراد، وأجبر العديد على مغادرة أراضيهم إلى جنوب البلاد، مستبدلهم بعرب. إختفى عدد لا يحصى من الأكراد قصريًّا، وعُذّب، وإعتُقل، وقُتل. منذ سقوطه، بدأ الأكراد ينتقلون ويعودون إلى كركوك، الموصل، والقرى المسيحيّة والتّركمانيّة والأيزيديّة. يقدّر أن يكون ربع سكّان بغداد من الأكراد. لا بدّ أيضًا من الإشارة إلى الإستفتاء الذي تمّ في الحكومة المحليّة الكرديّة حيث صوّت ٩٣% من الأكراد العراقيّين على الإستقلال التّام عن العراق. رغم رفض العراق لهذه النتائج، إنّ هذا الإستفتاء دليل على أنّ الأكراد، رغم تحصيلهم جزء من حقوقهم، ورغم وجودهم ضمن الدولة العراقيّة لفترة طويلة من الزّمن، لا يزالون يسعون للإستقلال والعيش في دولة كرديّة، قد تجمعهم مع أخوتهم الأكراد في إيران، سوريا وتركيا. من الصّعب علينا أن نتخيّل إقليم كرديّ مستقلّ كليًّا عن الدولة العراقيّة في الوقت الحاليّ، ليس فقط بسبب رفض الحكومة العراقيّة لهذا الأمر، بل أيضًا لوجود رفض عبّرت عنه عدد من الدول الكبرى تجاه هذا الإستقلال في الوقت الحالي. هذا موضوع دراسة آخر لن ندخل في تفاصيله.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التّصوّر بأنّ الأكراد يشكّلون إثنيّة متجانسة في كلّ نواحيها إذ ينقسم الأكراد دينيًّا وطائفيًّا إلى سنّة وشيعة ومسحيّين ويهود.

أمّا التّعدّديّة الطّائفيّة، فهي تظهر بوضوح خاصة بين المسلمين أنفسهم؛ بين السّنة والشّيعة. يشكّل السّنّة الأقليّة المسلمة بالنّسبة إلى الشّيعة الذين هم الأكثريّة في الشّعب العراقيّ. منذ الحكم العثماني، مرورًا بالإنتداب البريطاني، وصولاً إلى صدّام حسين، لطالما نعم السّنة بالسّيطرة على مقاليد الحياة السّياسيّة العراقيّة، كما على الإقتصاد، متمتّعين بأفضليّة فيما يتعلّق بالتّعليم والتّوظّف. لعلّ ذلك ينبع من وجود عدد من الدول العربيّة ذات القيادة السّنيّة في محيط العراق.

حتّى عام ٢٠٠٣، تميّز السّنة، بمعظمهم، بإنفتاحهم. لكن، بعد نشوب النّزاعات المسلّحة في العراق، وخاصّة بعد إندلاع الحرب السّوريّة المجاورة، بدأت المجموعات المسلّحة السّنيّة تبرز أكثر على السّاحة الإقليمية، متميّزةً بأفكارها وممارساتها المتطرّفة، وداعيةً إلى دولة الإسلام في ظلّ الشّريعة – كما يرونها ويفسّرونها. ولعلّ إجتثاث البعث كان من أحد العناصر التي ساهمت بتطرّف نسبة كبيرة من السّنة العراقيّين، حيث حُرموا من الوظائف ومن سبل العيش الكريم. لغاية اليوم، يعتبر السّنة أنفسهم مظلومين في ظلّ الدستور الذي صدر سنة ٢٠٠٥.

من جهة أخرى، يشكّل الشّيعة في العراق، الأكثريّة من السّكان. لكن، قبل سقوط نظام صدّام، ندر وجود رجل سياسة أو قائد عسكريّ من الطّائفة الشّيعيّة، ممّا زاد من الرفض الشّيعيّ تجاه أيّ إقتراح بدولة مركزيّة ذات أكثريّة سنيّة في الطّبقة الحاكمة. كما أنّ جنوب العراق، ذات الأكثريّة السّاحقة من المقيمين الشّيعة، يعيشون على هامش المجتمع العراقيّ خاصّة بالمقارنة مع سكّان بغداد، منذ الإستقلال، وحتّى قبل ذلك. لغاية اليوم، إنّ المجتمع الجنوبيّ زراعيّ، ريفيّ، ذات مستوى معيشيّ منخفض. كنتيجة للظلم الذي كان يعاني منه الشّيعة على المستويين السّياسيّ والإقتصاديّ–الإجتماعيّ، برز حزب الدعوة الشّيعيّ في هذه المنطقة كحزب معارض للسّلطة التي كانت تعتبر سنيّة، واليوم يحقّق هذا الحزب نجاحًا بارزًا في الإنتخابات.[١٦]

إنّ الفارق بين العرب والأكراد، هو أنّ الشّيعة لم يسعوا يومًا إلى الإنفصال عن الدولة العراقيّة، جلّ ما أرادوه هو تمثيل أكبر في السّلطة السّياسيّة. رغم الدعم الإيرانيّ لشيعة العراق – حتّى بعد الثّورة الإسلاميّة التي شجّعت الشّيعة على الثّورة ضدّ صدّام – قاتل الشّيعة جنبًا إلى جنب مع السّنة ضدّ الإيرانيّين خلال الحرب العراقيّة–الإيرانيّة. فالمسألة لا تتعلّق بالولاء للدّولة عند الشّيعة كالأكراد، بل بالرّغبة بالتّمثيل والسّلطة، والهويّة المعطاة للدولة العراقيّة.

هذه هي الخطوط الكبرى التي تفصل المجتمع العراقيّ، بين سنّي/شيعيّ وكرديّ/عربيّ. لكن، على الرّغم من ذلك، إنّ نسبة تزاوج العراقيّين المرتفعة، بمختلف طوائفهم وإثنيّاتهم، تطرح تساؤلاً عن هذا الإنفصال داخل المجتمع وإمكانيّة حلّه بالإعتراف بحقوق وحرّيّات كلّ مجموعة عراقيّة، مع عدالة التّمثيل في السّلطة، إذ إنّه لا ينبع من رفض الأخر وهويّته، بل رفض مشاركة الآخر بالحكم ومنافع السّلطة.

إضافةً إلى السّنة والشّيعة، والعرب، والأكراد، نجد التّركمان على الحدود الشّماليّة، وهم يشكّلون ٣% من العراقيّين. يتكلّم التّركمان اللّغة التّركيّة، ولهم علاقات وثيقة مع الدولة التّركية. يعتنق غالبيّتهم الدين الإسلاميّ – المذهب السّنيّ، وينتمون إلى الطّبقة الوسطى.

أمّا في بغداد والمدن الجنوبيّة، كان الفرس يعيشون كمواطنين عراقيّين يمثّلون ١% من العراقيّين، إلى أن تمّ نفيهم من العراق إلى إيران خلال الحرب العراقيّة–الإيرانيّة من قبل صدّام حسين. لكن، اليوم نرى عدد من هؤلاء يعودون إلى العراق. دون أن ننسى المسيحيّين من الكلدانيّين النسطوريّين، والأشوريّين، والأرمن، والأيزيديّين...[١٧]

يتميّز المجتمع العراقيّ أيضًا بإنقسامه إلى مجتمع حديث، وآخر قبليّ. من خلال الإصلاحات الإقتصاديّة والإجتماعيّة، كان المجتمع العراقيّ قبل الحرب العراقيّة–الإيرانيّة من أكثر المجتمعات حداثةً في العالم العربيّ، لكن مع الإحتفاظ بقيم القبيلة. أصبحت اليوم القبيلة تعلو على أيّ مظهر حداثيّ قد يهدّد القبيلة، ويعود ذلك بشكل أساسيّ إلى تقديس صدّام حسين هذه القيم، كما إلى الإعتماد الأساسيّ عليها في وقت فرض المجتمع الدولي حظرًا وعقوبات على العراق. اليوم، أصبح الدين ذو أهميّة في المجتمع العراقي الذي كان سابقًا ينحو إلى العلمانيّة. لعلّ السّبب يعود إلى التّراجع والإنهيار الإقتصاديّ الذي عرفته العراق، وإلى تمييز السّنيّ على غيره من العراقيّين. حتّى السّنة اليوم نراهم يتّجهون إلى التّطرّف الدينيّ الذي يبتعد كلّ البعد عن تعاليم الدّين.

عرف نظام البعث حسنات نادرة، منها الحقوق التي أعطيت للمرأة العراقيّة في وقت كانت لاتزال أدنى مرتبة من الرّجل في أغلب الدول العربيّة الأخرى. كان للمرأة العراقيّة حقّ الإنتخاب، حقّ التّعلّم، حقّ تسلّم وظيفة عامّة، حقّ إختيار اللّباس – بين اللّباس التّقليديّ الإسلاميّ واللّباس الغربيّ. وشهد عام ١٩٧٨ قانون منع تعدّد الزّوجات. فلم يميّز المجتمع العراقيّ في عهد صدّام ضدّ المرأة، إلاّ إذا لم ترضى عائلتها أو قبيلتها بتمتّعها بهذه الحقوق.[١٤] اليوم، هذه الحقوق مهدّدة مع تكريس الدستور الشّريعة الإسلاميّة كمصدر من مصادر القانون.

إذًا، إنّ المجتمع العراقيّ مجتمع تعدّدي بأوجهٍ عديدة، تتعدّديته تتشّعب دينيًّا وطائفيًّا، كما إثنيًّا وداخل الإثنيّة، بالإضافة إلى أنّه مجتمع يحوي القبيلة والإنسان الحضاريّ معًا. لذا، لا يمكن القول بسهولة تحقيق ديمقراطيّة في دولة تعدّد أبناؤها وتحاربوا.

لننظر كيف رسم دستور ٢٠٠٥ وقانون الإنتخاب النّظام الإنتخابيّ العراقيّ في ظلّ عراق الديمقراطيّة البرلمانيّة الإتّحاديّة الإسلاميّة التتّعدّديّة.

الفصل الثاني: النظام الانتخابي العراقي: دستورًا وقانون

يعتبر النظام الانتخابي الأساس لضمان التمثيل السياسي والديمقراطية في أي بلد، ولهذا سنركز على كيفية تأثير هذا النظام على العمليات الانتخابية وما إذا كان يسهم في تحقيق التمثيل العادل لمكونات العراق المتنوعة. لذلك في هذا الفصل، سنتناول بعمق النظام الانتخابي في العراق وكيف تم تصميمه وتشريعه بواسطة الدستور والقوانين ذات الصلة.

سنبدأ بتفحص الدستور وكيف وضعت فيه مبادئ وقوانين النظام الانتخابي. سنقوم بتحليل الأسس الدستورية واللوائح التي تحكم العمليات الانتخابية وتحديد الشروط والضوابط لتنظيمها.

ثم، سنتناول التمثيل العادل لمكونات العراق في هذا النظام الانتخابي. سنتعمق في كيفية تصميم النظام لضمان تمثيل متساوٍ وشامل للمناطق والجماعات المحلية. سنلقي الضوء على الآليات التي تعزز التمثيل الديمقراطي في البلاد والتحديات التي تمنع ذلك.

الفقرة الأولى: تحليل النظام الانتخابي العراقي من حيث الأسس الدستورية والقوانين المنظمة له

قبل الإنغماس في عرض النّظام الإنتخابيّ العراقيّ حسب الدستور والقانون، لا بدّ من تبيّن كيف تمّ وضعها.

خضع العراق عمليًّا للإحتلال الأميركيّ عند سقوط نظام صدّام، وتوقّفت المؤسّسات العامّة والإدارات العامّة عن العمل، ممّا إستوجب الإسراع بعمليّة إدارة العراق والتّمهيد لبناء دولة حديثة. فتمّ تأسيس سلطة التّحالف المؤقّتة التي هدفت إلى تسليم السّلطة للعراقيّين. إضطرّت هذه السّلطة إلى التّوفيق بين المطالب الدّاخليّة والخارجيّة للعراقيّين نظرًا لعدم إمتلاكها خارطة طريق تساهم بنقل العراق إلى الديمقراطيّة الحقيقيّة.

تمّ الإستناد بدرجة أولى إلى إقتراحات المعارضين العراقيّين لنظام صدّام، والذين كانوا قاطنين فعليًّا في الغرب، أي خارج الدولة العراقيّة. بدأ هؤلاء بتنسيق الجهود والتّخطيط لعراق جديدة منذ حرب العراق على الكويت. عقد مؤتمر في فيينا عام ١٩٩٢، شارك فيه هؤلاء، بالإضافة إلى مشاركة حزب الدعوة العراقيّ والمجلس الأعلى للثّورة الإسلاميّة في العراق وممثّلين عن الأكراد. أبرز ما طالب به المؤتمرون: صيغة شراكة في الإدارة تقوم على أساس التّوازنات الطّائفيّة والإثنيّة، الفدراليّة، إحترام حقوق الإنسان، التّعدّديّة، الديمقراطيّة، حكم القانون، والإسلام كدين للدولة.[١٨] نظرًا إلى الدعم الأميركيّ لمعظم هذه المبادئ، بالإضافة إلى التّخطيط لإسقاط نظام صدّام، عقد مؤتمر آخر، شاركت فيه نفس الهيئات السّابقة، مع رعاية أميركيّة[١٩]، في لندن عام ٢٠٠٢. لكن، هذا المؤتمر أظهر عمق الخلافات بين الأركان المعارضة وصعوبة التّوصّل إلى توافق بين العراقيّين، كما كشف عن التّعقيد الذي ستواجهه إتّفاقات مشاركة السّلطة في النّظام الجديد.[٢٠] برز ذلك من خلال المطالب المتناقضة وغير الواثقة، خاصّة للأكراد والشّيعة. تأرجح الأكراد بين الإستقلال التّام والإستقلال الذّاتي ضمن سيادة العراق، ووجدوا أنّ مصلحتهم الحاليّة تقضي بالبقاء ضمن السّيادة العراقيّة لحين وجود الظّروف الملاءمة لقيام دولة الأكراد، ليس فقط من العراق، بل من جيرانها أيضًا. أمّا بالنّسبة إلى الشّيعة، تردّدوا بقبول فدراليّة العراق بعد أن صمّموا على الأكثريّة الشيعيّة في الحكم، لكنّهم رأوا في الفدراليّة إستدامة للحكم والنّظام العراقيّ.

في ظلّ هذه الصّعوبات، وضرورة العودة إلى الداخل العراقيّ الموجود، أجري إستطلاع رأي في العراق من أجل تبيان الإرادة العراقيّة من النّظام الجديد. ووضع تقرير على هذا الأساس. أتى هذا التّقرير مشدّدًا على ضرورة إنتخاب سلطة إنتقاليّة بموجب دستور إنتقاليّ، يسمح بتمثيل واسع لكلّ العراقيّين، كما يصون الحقوق والحرّيّات الأساسيّة لكلّ المجموعات العراقيّة، وينادي بالفدراليّة، والمحافظة على التقسيم الإداري ضمن ١٨ محافظة عراقيّة، بالإضافة إلى إحترام سلسلة من المبادئ: المصالحة، المحاسبة، العفو، إجتثاث البعث، والتّعويضات.[٢١] بناءًا عليه، تمّ وضع قانون إنتقاليّ ثبّت الفدراليّة، وجعل من الإسلام دين الدولة مع الإعتراف بالأديان الأخرى وإحترامها، وعُمل بهذا القانون لغاية صدور الدستور الجديد.

في هذه الفترة بدأت التّسويات تأخذ شكل موازين القوى على السّاحة العراقيّة ممّا يبيّن أنّ الأميركيّون لم يصنعوا مستقبل العراق، بل ساهموا في تسهيل التّسويات بين الأطراف العراقيّة. فتمّت التّسوية بشكل فريد بين حكم الأغلبيّة، الذي طالب به الشّيعة، وضمانات الأقليّة، التي سعى إليها الأكراد، خالقةً توازنًا دقيقًا بين مفهوميّ حكم الأكثريّة والحكم بالتّوافق. لذا، على كلّ مجموعة أن تدفع لمصالحها دون رفض مصالح غيرها، فإرادة العيش معًا تُنجح النّموذج العراقيّ.

لننتقل إلى الدستور الذي وضع، وكيف وُضع النّظام الإنتخابيّ. لن نعرض كامل الدستور العراقيّ، ولا كامل القانون الإنتخابيّ، بل فقط أبرز ما ورد فيهما.

يجب الإشارة أنّ الدستور العراقيّ توصّل إليه العراقيّون بالطّرق الديمقراطيّة: المفاوضات والتّسويات داخل لجنة مكوّنة من أعضاء الجمعيّة الوطنيّة المنتخبة، ومن ثمّ تمّ عرضه على الإستفتاء الشّعبيّ للموافقة عليه.[٢٢]

إنّ الدستور العراقيّ الإتّحاديّ للعام ٢٠٠٥، دستورًا مدوّنًا وجامدًا. نصّ على إحترام مجموعة كبيرة من الحقوق الفرديّة والجماعيّة للعراقيّين. بدأ الدستور بضمان الحقوق الدينيّة وتكريس حقّ إستعمال اللّغات في بابه الأوّل – نظرًا لأهميّة اللّغة والدين في العراق، كونهما جوهر التّعدّديّة العراقيّة. كما ضمن الدستور حقّ مساواة جميع العراقيّين أمام القانون دون تمييز، وغيرها من الحقوق والحرّيّات، أبرزها حريّة إبداء الرّأي والتّجمّع وتأليف الجمعيّات.

كما نصّ الدستور العراقي الإتحادي للعام ٢٠٠٥ على أنّ العراق دولة إسلاميّة، ديموقراطيّة، جمهوريّة إتّحاديّة فدراليّة تتألّف من السّلطات التّنفيذيّة، التّشريعيّة، والقضائيّة. وركّز هذا الدستور على حكم التّوافق بين المجموعات العراقيّة كإستراتيجيّة في إدارة المنازعات من خلال التّعاون والوفاق بين مختلف العراقيّين. أي إنّه سمح لكلّ الأقليّات العراقيّة بالمشاركة في السّلطة وصنع القرار.

أصبحت العراق بموجب هذا الدستور دولة فدراليّة، ففصل بين السّلطات الإتّحاديّة (تشريعيّة وتنفيذيّة وقضائيّة) وبين سلطات الأقاليم. قسّم الدستور العراق إلى: إقليم كردستان الذي يتألّف من ثلاث محافظات: دهوك، إربيل، والسلمانيّة، و ١٤ محافظة تشكّل كلّ واحدة منها وحدة فدراليّة مستقلّة، وبغداد الذي حظّر الدستور إنضمامها إلى أيّ إقليم فدراليّ. لذا، قسّم الدستور العراق إلى وحدات

فدراليّة حسب معيارين: التّقسيم الجغرافيّ والإختلاف في الهويّات.[٢٣] أي أنّه إعترف بالتّعدّديّة العراقيّة وبالحقوق السّياسيّة لمختلف المكوّنات العراقيّة.

من اجل ضمان التّمثيل الصّحيح، تكون المشاركة في السّلطات الإتّحاديّة من خلال تمثيل الهويّات الأساسيّة التي يتشكّل منها العراق، بما يضمن تمثيل غالبيّة القوى الطّائفيّة والإثنيّة. إذًا يتحقق ذلك من خلال الإعتماد على القانون النّسبي في قانون الإنتخابات التّشريعيّة، التي تؤدّي بدورها إلى حكومة عراقيّة إئتلافيّة – وهنا أهميّة الإئتلافيّة لمراعاة حقوق كلّ المكوّنات من خلال فيتو متبادل – ممثّلة للعراقيين على أساس مراعاة التّوزيع الطّائفيّ والإثنيّ، من خلال إحترام مبدأ الأكثريّة للشّيعة والنّسبيّة لتمثيل القوى الأخرى. لذا، الفدراليّة العراقيّة تمتزج بين قواعد الفدراليّة الإقليميّة، والفدراليّة الشّخصيّة.[٢٤]

تجاوز الواقع العراقيّ الدستور، وحدّد العرف أن يكون رئيس الوزراء شيعي، مع نائبين، واحد سنّي والآخر كرديّ، ورئيس الجمهوريّة الكرديّ مع نائب سنّي والآخر شيعيّ، ورئيس مجلس النّواب السّنيّ مع مندوبين، شيعي وكرديّ. فضمن العرف أيضًا تمثيل المكوّنات العراقيّة الأكثر عددًا في رأس السّلطة العراقيّة، وليس فقط في السّلطتين التّشريعيّة والتنفيذيّة. ولعلّ هذا الأمر أتى لعدم السّماح بإنفراد مكوّن بالسّلطة وإقصاء الآخرين.

هكذا بدأ العراق بديمقراطيّة الإنتخابات في ٢٠٠٥، مع إنتخاب هيئة وطنيّة تعنى بوضع الدستور في كانون الثّاني، والتّصويت من خلال إستفتاء عام على الدستور لقبوله وإعتماده في تشرين الأوّل، وإنتخاب مجلس النّواب العراقيّ في كانون الأوّل.[٢٥] يقوم مجلس النّواب بإنتخاب رئيس، ونائبي رئيس، من أعضاءه، ويوافق على إختيار رئيس الوزراء الذي يُختار من الحزب الذي حاز على عدد أكثر من الأصوات (في ٢٠٠٥ كان حزب الدعوة الشّيعيّ).

إنّ الإقتراع في العراق هو عام، ويجري بطريقة سرّيّة ومباشرة، معتمدًا اللّوائح المفتوحة. يُعتمد النّظام النّسبي لإنتخاب مجلس النّواب. ينتخب مجلس النّواب لمدّة ٤ سنوات، وذلك قبل ٤٥ يوم من إنتهاء الدورة الإنتخابيّة السّابقة. بدوره، ينتخب مجلس النّوّاب، رئيس الدولة ونائبين له، يؤلّفون مجلس الرّئاسة، بأغلبيّة الثّلثين، لمدّة ٤ سنوات. بدوره أيضًا، يقوم رئيس الدولة (أو الجمهوريّة) بتكليف مرشّح الكتلة النّيابيّة الأكثر عددًا بتشكيل مجلس وزراء خلال ١٥ يوم من إنتخابه.

إشترط الدستور العراقيّ أن يكون النّاخب: عراقيّ الجنسيّة، أتمّ الثامنة عشر من عمره، متمتّع بكامل الأهليّة، ومسجّل في القوائم الإنتخابيّة. حدّد قانون الإنتخابات العراقيّ أن تكون كلّ محافظة دائرة إنتخابيّة واحدة أي في العراق ١٨ دائرة إنتخابيّة. ويحدّد عدد المقاعد في كل دائرة حسب عدد السّكان، مقعد لكل مئة الف ناخب. لكن، حافظ القانون على العراق دائرة واحدة، إضافة إلى تقسيمها إلى ١٨ دائرة، حيث تؤمّن ما يُعرف بالمقاعد التّعويضيّة الوطنيّة (٧ مقاعد من أصل ٣٢٥ للعام ٢٠١٠) التي تسمح للأحزاب والقوى السّياسيّة الصغيرة على مستوى المحافظات الحصول على مقاعد على مستوى العراق. سبب ذلك، أنّ هذه القوى والأحزاب تتمتّع بوزن معيّن على صعيد العراق لا يمكن إنكاره، لكنّها لا تستطيع ضمان حصولها على مقاعد تمثّلها داخل كل محافظة.[٢٦] كما أناط الدستور العراقيّ سلطة تنظيم والإشراف على الإنتخابات والإستفتاءات بالمفوّضية العليا المستقلّة للإنتخابات.

إضافةً إلى ذلك، شدّد الدستور على كوتا نسائيّة تفرض أن يكون ربع أعضاء المجلس التّشريعيّ من النّساء. كما وضعت كوتا تتعلّق بتمثيل بعض المكوّنات، حيث نصّ قانون الإنتخاب على تخصيص ٨ مقاعد لهذه المكوّنات: ٥ للمكوّن المسيحي توزّع على محافظات نينوى، بغداد، كركوك، داهوك، وإربيل. ومقعد للمكوّن الأيزيديّ وآخر للمكوّن الصّائبي المندانيّ في محافظة بغداد، ومقعد للمكوّن الشّبكيّ في محافظة نينوى.

على عكس شروط الإنتخاب، إنّ شروط التّرشيح تحصر حقّ التّرشيح بفئات معيّنة من العراقيّين. فإضافةً إلى توافر شروط الإنتخاب، على المرشّح أن يكون قد بلغ الثّلاثين من عمره، أن لا يكون مشمولاً بقانون هيئة المساءلة والعدالة أو اي قانون آخر قد يحلّ محلّه، أن لا يكون قد أثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن والمال العام، أن لا يكون محكوم عليه بجريمة مخلّة بالشّرف، أن يكون معروفًا بالسّيرة الحسنة، أن يكون حاملاً لشهادة الدراسة الإعداديّة، أن لا يكون عضوًا في القوّات المسلّحة عند التّرشيح، وأن يكون عراقيًا لأكثر من ١٠ سنوات.

كما نظّم قانون الإنتخاب الحملات الإنتخابيّة، التي أكّدت عليه المفوّضيّة العليا المستقلّة للإنتخابات، ووضع موانع لها تتعلّق بالحفاظ على السّلم الداخليّ والإبتعاد عن النّعرات الطّائفيّة، والإثنيّة، والسّياسيّة.

هكذا، نكون قد عرضنا أبرز أسس النّظام الإنتخابيّ العراقيّ من خلال مناقشتنا للدستور والقانون الإنتخابيّ. لا يجدر أن ننسى أنّ الدستور جعل من البرلمان العراقي يتألّف من مجلسين، مجلس نوّاب ومجلس إتّحاد. إلاّ أنّ هذا الأخير لم ينشأ بعد.

لننتقل الآن لمحاولة تبيان العلاقة القائمة بين الخصوصيّة المحليّة العراقيّة التي تحدّثنا عنها في القسم الأوّل، والنّظام الإنتخابيّ العراقيّ.

الفقرة الثّانية: تسليط الضوء على التمثيل العادل لمكونات العراق في هذا النظام وكشف الثغرات والتحديات التي تواجهه.

أتى نشؤ الدولة العراقيّة من خلال ضمّ مناطق تختلف ثقافيًّا وإثنيًّا ودينيًّا عن بعضها، وتمّت محاولات لتكوين هويّة عراقيّة موحّدة باءت كلّها بالفشل نتيجة لرفض مشاركة السّلطة، ومحاولة فرض هويّة على الآخرين، دون إعتبار هويّاتهم. فالمجتمع العراقيّ إنطبع بهذا الفشل وأصبح مجتمع متعدّد عليه الإعتراف بكلّ مكوّن وإحترام ثقافته، ولغته، ومعتقداته، إضافةً إلى ضمان حقوقه السّياسيّة والمدنيّة، خاصّة فيما يتعلّق بالتّمثيل في السّلطة، وهذا الأمر لم يحصل، على الأقلّ لغاية العام ٢٠٠٥.

عرف تاريخ العراق المعاصر وثائق دستوريّة متعدّدة وأنظمة حكم متباينة بأوضاعها السّياسيّة والدستوريّة، إلاّ أنّها تميّزت بسمة واحدة: إنّها وثائق دستوريّة مؤقّتة مما يعكس حالة عدم الإستقرار السّياسيّ لهذه الأنظمة. فوُضع دستور ٢٠٠٥ في ظروف وأوضاع إستثنائيّة على الصّعيدين المحلي والدولي، تمثّلت بالإحتلال الأميركيّ وتداعياته وتأثيراته التي إنعكست على مفاصل النّظام والدولة العراقيّة. لذا، إتّصفت جميع الدساتير العراقيّة بخاصية التشريع المتسرّع المرتبط بحالات سياسيّة تخلقها متغيّرات الإنقلابات العسكريّة عمومًا. [٢٧]

قبل الحملة الأميركيّة سنة ٢٠٠٣، عرف العراق نوعين من الأنظمة. بدأ قبل الإستقلال بالنّظام الملكيّ (١٩٢١ – ١٩٥٨) وإستبدله النّظام الجمهوريّ سنة ١٩٥٨ حتّى سقوط نظام صدّام. أجمع هذان النّظامان على شكل الدولة العراقيّة كدولة موحّدة.[٢٨]

أمّا مع بدء الحملة الأميركيّة على العراق، بدأت ثورة على الصّعد الدستوريّة، والسّياسيّة والإجتماعيّة. فطال التّغيير شكل الدولة، من دولة موحدة مركزيّة إلى دولة فدراليّة لا مركزيّة، كما طال الفئة الحاكمة لتسقط النخبة السّنيّة الأقلويّة الحاكمة وتُستبدل بتوافق بين الطّوائف يغلب عليها طابع الأكثريّة

الشّيعيّة.[٢٩] إنّ الفوضى التي تبعت إسقاط نظام صدّام نبعت بشكل أساسيّ من نقص التّخطيط الأميركيّ لعمليّة الإنتقال إلى الديمقراطيّة داخل العراق، وكل ما يتبع ذلك من وضع الدستور وتسلّم السّلطات وهدم السّلطوية السّابقة.

فأتى الأميركيّون واضعين أسس لعمليّة إجتثاث البعث، دون إيجاد بديل، وحتّى دون تحقيق شفّاف وعادل لإقصاء الفاسدين من السّلطة. فتدافع العراقيّون، وخاصّة الشّيعة والأكراد لتحقيق مكاسبهم وأحلامهم، وضمان حقوقهم وحرّياتهم، خاصّة بعد غياب العمليّة الديمقراطيّة عنهم في فترة الجمهوريّة، بينما شعر السّنة بأنّهم الخاسرين الوحيدين، والضّحايا المقموعين. فلم يتمكن هؤلاء من المشاركة في المؤتمرات التي ساهمت برسم مستقبل العراق، كما أنّهم إمتنعوا عن المشاركة في إنتخابات ٢٠٠٥ ممّا أفقدهم القدرة على لعب دور فاعل في الحكومة الجديدة. لن نتطرّق في معرض بحثنا عن ما سببته هذه الفوضى ونقص التّخطيط من إرهاب ودمار، بل سنكتفي بتقييم ملاءمة الدستور الذي وضع والقوانين الإنتخابيّة النّافذة مع الخصوصيّة المحليّة العراقيّة.

صدر الدستور العراقيّ عام ٢٠٠٥، جاعلاً من العراق فدراليّة ديمقراطيّة برلمانيّة إتّحاديّة توافقيّة إسلاميّة. فأنقذ بذلك العراق من تفتتها وأسعف الأقليّات والمجموعات العراقيّة، غير القادرة على العيش المستدام بشكل مستقلّ كليًّا عن العراق، من خلال التّسويات التي وضعت الدستور. أصبحت العراق فدراليّة تعترف بكلّ مكوّناتها وتضمن حقوقها وحرّيّاتها.

فكرّس دستور ٢٠٠٥ إستقلال ذاتيّ في إقليم كردستان العراقيّ. فأصبح يتمتّع الأكراد بتنظيم سياسيّ مستقلّ عن السلطة المركزيّة في بغداد، يحافظون من خلاله على لغتهم، وثقافتهم، ويعملون على تطويرها، وذلك ضمن السّيادة العراقيّة التي حماها الدستور العراقي الفدراليّ الذي يتيح إنشاء أقاليم جديدة.[٣٠] يُضاف هذا المكسب الجديد إلى مكاسب عديدة ناضل من أجلها الأكراد – ولم يحصلوا منها على شيئٍ ملموسٍ إلاّ نادرًا – منها حرّيّة إستخدام اللّغة الكرديّة كلغة رسميّة، حيث بدأ فقط بالمناطق الكرديّة عام ١٩٣٠، إلى أن أصبحت لغة رسميّة إلى جانب اللّغة العربيّة اليوم. لكن، يبدو أنّ الأكراد تخطّوا هذا المكسب وسعوا نحو دولة كرديّة مستقلّة. وعلى الرّغم من نتيجة الإستفتاء الكرديّ لعام

٢٠١٧، يبدو هذا الأمر صعب المنال حاليًّا. لذا، الأكراد اليوم ينحون نحو المحافظة على هذا المكسب الذي يبقى أقلّ من الحلم الكرديّ المشترك، لكن أفضل من القمع السّابق.

إضافةً إلى ذلك، على الرّغم من إقرار الدستور لمجموعة كبيرة من الحقوق والحرّيّات، ترك المجال لنقضها. فهو حصر إختصاصات السّلطات الإتّحاديّة وترك صلاحيّات واسعة للسّلطات الإقليميّة والمحليّة. كما إنّه شدّد على أولويّة التّشريعات الإقليميّة في كلّ المسائل غير المشمولة في إختصاصات السّلطات الإتّحاديّة الحصريّة، أي أقرّ حقوق وحرّيّات واسعة للعراقيّين لكنّه ترك المجال واسعًا أمام تقييدها – شرط ألّا يمسّ ذلك جوهر الحقّ أو الحرّيّة – خاصّة أن الأقاليم معنيّة بحفظها وتطبيقها.[٣١]

كما أنّه بإعترافه أنّ العراق دولة إسلاميّة وأنّ الإسلام أحد مصادر القانون، حتّى لو ذكر إعترافه ببقيّة الأديان، حصر حداثة الدولة العراقيّة بالحداثة التي يبلغها الدين الإسلاميّ وإجتهاداته. على سبيل المثال، إنّ المرأة العراقيّة، التي نالت حقوقًا وحرّيّات جعلتها مساوية للرّجل حسب القانون – حتّى لو منعت القبيلة أو العشيرة أو العائلة التمتّع بها، فهي موجودة بالقانون – هي الخاسر الأكبر من الدستور الذي حدّد كوتا نسائيّة بربع المقاعد البرلمانيّة، رغم أنّ هذه الكوتا لم تكن موجودة، ولم تحتاج إليها المرأة العراقيّة للمشاركة، إذ كانت تشارك في السّلطة والإدارات العامّة. بالإضافة إلى أنّ الشّريعة الإسلاميّة لا تعترف بحقّ المرأة بحصانة الأطفال عند الطّلاق، وتحدّ من حصّتها في الميراث. تواجه المرأة العراقيّة اليوم صعوبات في الوصول إلى مراكز السّلطة وتخشى خسارة المزيد من حقوقها إذا صدرت إجتهادات مقيّدة لها.[٣٢]

من ناحية أخرى، إحدى إيجابيّات قانون الإنتخاب العراقيّ أنّه أجاز الإنتخاب على أساس العراق دائرة واحدة من أجل الحصول على المقاعد التّعويضيّة الوطنيّة. لكن، إنّ الفارق الكبير بين نسبة هذه المقاعد بين إنتخابات ٢٠٠٥ (٤٥ مقعد من أصل ٢٧٥) وإنتخابات ٢٠١٠ (٧ مقاعد من أصل ٣٢٥) يظهر عدم قدرة القوى السّياسيّة الإستفادة من هذه المقاعد.[٣٣] أي ضعف النّظام الإنتخابيّ

العراقيّ بتأمين تمثيل صحيح للفئات القليلة عددًا داخل كلّ محافظة، لكن ذات الوزن السّياسيّ على صعيد الوطن، مما أوجد نوع جديد من التّهميش السّياسيّ.

من الملفت أنّ التّعدديّة المتشعّبة الموجودة في النّسيج الإجتماعيّ العراقي، إستطاعت أن تُترجم إلى تعدّديّة حزبيّة وسياسيّة أتاحت للمواطن العراقيّ حريّة الرّأي والتّعبير في ظلّ الدستور الجديد. هذا الأمر ملفت نظرًا إلى غياب العمليّة الديمقراطيّة الصّحيحة عن المجتمع العراقيّ لمدّة قاربت الأربعة عقود.

إنّ التعدّديّة الحزبيّة هي من أهم آليّات العمل السّياسيّ والتداول السّلميّ للسّلطة. قد أتاحت مجال إجتماعيّ وفكريّ يمارس فيه النّاس الحوار والنّقد، والإعتراض والأخذ والعطاء، وبالتّالي الرّقابة. إنّ ضعف القواعد الشّعبيّة للأحزاب العراقيّة دفعها إلى محاولة توظيف الإستقطاب الطّائفي وترسيخه في حملاتها الإنتخابيّة مما أدّى إلى طغيان العامل الطائفيّ والعرقيّ في الإنتخابات العراقيّة على مدار دورتين وما تلاها من عمليّة سياسيّة إعتمدت على المحاصصة الطائفيّة والعرقيّة. لعلّ هذا ما يفسّر شعبيّة حزب الدعوة في الإنتخابات العراقيّة.

لقد غيّبت الأحزاب العراقيّة الوعي العراقي بفعل ما تعرّض له المجتمع العراقي من شرذمة وإنقسام في الداخل، نتج عنها النظر إلى هذا المجتمع كأقوام، أو قوميّات، وديانات، أو طوائف، أو مذاهب. وغياب مفهوم المواطنة الذي تأثر بتقسيم المجتمع ما بين الجماعات المختلفة ممّا يهدّد بإشعال النّعرات الطّائفية أو العرقيّة.[٣٤]

فعلى الرّغم من تحقيق النّظام العراقيّ غالبيّة الشّروط لقيام النّظام البرلمانيّ، فإنّه أخفق في تحقيق مبدأ التّوازن بين السّلطات إذ تتمتّع السّلطة التّشريعيّة بوسائل التّأثير على السّلطة التّنفيذيّة، بينما لا تستطيع هذه الأخيرة حلّ السّلطة التّشريعيّة. كما أنّ عدم التّوازن في الفدراليّة العراقيّة يظهر من خلال عدم إنشاء الغرفة التّشريعيّة الثّانية: مجلس الإتّحاد. إذ هذا الأخير يضمن الحفاظ على الحدّ الأدنى من التّوازن في تمثيل المحافظات القائمة على أساس التّقسيم الجغرافيّ.[٣٥]

لذا، التّسويات التي قادت إلى النّظام العراقيّ الحاليّ، أدّت إلى هذه الثّغرات – بين العديد من الثّغرات الأخرى. سبب ذلك يعود إلى أنّ الطّريق إلى التسوية جاء محمّلاً بأعباء ماضية: هيمنة سنيّة، تهميش

للآخرين العراقيّين، وجود البنية الإجتماعيّة التّقليديّة التي تنادي بالإسلام كدين للدولة، غياب هويّة وطنيّة واحدة، وتاريخ طويل من القمع العنيف والإستئثار بالسّلطة.

هكذا، نرى أنّ الخصوصيّة المحليّة، التي تبلورت بفعل التّعدّديّة الموجودة داخل العراق وتاريخها المشترك، بنت نظام دستوريّ وإنتخابيّ عراقيّ أتى كنتيجة لتسويات عديدة قامت بها المكوّنات العراقيّة. رغم كل الألام العراقيّة وطموحات الإستقلال والإستئثار بالسّلطة، أتى النّظام العراقيّ نتيجة قبول المكوّنات العراقيّة العيش معًا والتّأسيس للمستقبل سويًّا. إلاّ أنّ هذه الإرادة لا تخلو من الحقد تجاه الآخر، والتّهميش المستتر، الذي هو سبب الإنتقادات والمساوئ التي ذكرت أعلاه، لكن الطّريق إلى الديمقراطيّة الحقيقيّة طريق طويل وشاقّ، يتطلّب أجيال تتناسى الألام الماضية التي سببّها الأخر وتختار المضي قدمًا بعدالة ومساواة.

الخاتمة:

نشأت دولة العراق على بنية إجتماعيّة تقليديّة ترتكز على العلاقات العشائريّة والقبليّة، وإستمرّت هذه العلاقات بعد الإستقلال مع غياب المشاركة الحقيقيّة للمجموعات العراقيّة المختلفة في السّلطة. لذا، نشأت وإستمرّت الدولة العراقيّة دون أن تستطيع إيجاد هويّة وطنيّة مشتركة، في ظلّ دولة مركزيّة تعتمد على العنف والقمع، وتنتقل السّلطة فيها بصورة قسريّة.[٣٦]

إنّ العنف الذي عرفه العراقيّون الذين لا يتبعون الطّائفة السّنيّة الإسلاميّة خلال مسيرة الدولة العراقيّة، ولّد لدى غالبيّتهم حقد أنضج العنف، فبان بحركات إرهابيّة متطرّفة، ومحاولات للإستقلال الكليّ. في ظلّ ظروف دوليّة تعجز عن دعم وتأمين إستمراريّة دولة كرديّة مستقلّة، وموازين إقليميّة تسمح للشّيعة بالوصول إلى السّلطة وممارسة الحكم، وبعد حرب دامية أفقدت العراق نواتها الفكريّة وبنيتها الإجتماعيّة والإقتصاديّة، إرتأت مختلف المجموعات العراقيّة محاولة بناء دولة عراقيّة تؤمّن حقوق كلّ أفرادها وحرّيّاتهم. لذا، وُضع دستور ٢٠٠٥، الذي هو بداية دستورية لدولة حديثة.

العراق اليوم دولة على طريق الديمقراطيّة. فالديمقراطيّة ليست حلّ سريع وجذريّ يُجبر المجتمع على إعتماده، بل هو أوّلاً ثقافة تأتي من المجتمع مع إصلاح موازي في السّلطة، تصل من خلاله الدولة إلى القواعد، والممارسة، الديمقراطيّة الصّحيحة.

لقد بيّن هذا البحث كيف أسسّ تاريخ المجموعات العراقيّة، وتعدّديّتها، لنظام دستوريّ وإنتخابيّ جديد بعد سقوط نظام صدّام. ومن الواضح بمكان معيّن التّهميش الذي طال السّنة مؤخّرًا حيال المشاركة في السّلطة العراقيّة – أكان تهميش ذاتيّ برفض المشاركة في الإنتخابات، أو تهميش خارجيّ من المكوّنات العراقيّة التي قمعتها سابقًا الطّائفة السّنيّة. فهل يمكن للنّظام العراقيّ أن يستمرّ ويصل إلى الإستقرار الديمقراطيّ على الرّغم من عدم الرّضى السّنيّ؟ هل سيقبل الأكراد التّخلّي عن حلم الدولة الكرديّة خارج إطار السّيادة العراقيّة، حتّى لو كان هذا التّخلّي مؤقّتًا؟.

الهوامش:

[1] Harith Suleiman Faruqi; **Faruqi's Law Dictionary**; English-Arabic; 4th edition; Librairie du Liban; Beirut; 1982.

[٢] نادر عبد العزيز شافي، **"الأنظمة الإنتخابيّة ومميّزات كلّ منها"، مجلّة الجيش**، تشرين الأوّل ٢٠١٢، العدد ٣٢٨.

[٣] عبد الوهّاب حميد رشيد، **التّحوّل الديمقراطيّ في العراق، المواريث التّاريخيّة الثّقافيّة والممرّات الخارجيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٦، صفحة ٢٤٧.

[4] Judith S. Yaphe; contributor in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa**; 7th edition; WestView Press; The United States of America; 2014; page 121.

[5] Reeva Simon and Eleanor Tejirian; **Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origin of Tyranny**; Colombia University Press; New York, The United States of America; 2004; page 189.

[6] Judith S. Yaphe; contributor in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa**; 7th edition; WestView Press; The United States of America; 2014; page 126.

[7] Judith S. Yaphe; contributor in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa**; 7th edition; WestView Press; The United States of America; 2014; page 130.

[8] Ali Allawi; **The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace**; Yale University Press; The United States of America; 2007; pages 102, 103.

[9] Judith S. Yaphe; contributor in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa**; 7th edition; WestView Press; The United States of America; 2014; pages 133, 134 and 135.

[١٠] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدّديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ١٥.

[11] Judith S. Yaphe; contributor in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa**; 7th edition; WestView Press; The United States of America; 2014; pages 122, 123 and 124.

[١٢] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدّديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ٦١.

[13] www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html accessed on November 13th, 2017.

[١٤] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ٢٢ و٢٩.

[١٥] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ٣٥ و٣٧.

[16] Judith S. Yaphe; contributor in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa**; 7th edition; WestView Press; The United States of America; 2014; pages 136, 137 and 138.

[17] Judith S. Yaphe; contributor in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa**; 7th edition; WestView Press; The United States of America; 2014; page 139.

[18] Noah Feldman and Roman Martinez; **Constitutional Politics and Text in the New Iraq: An Experiment In Islamic Democracy**; Fordham Law Review; Volume 75; Issue 2; page 889.

[١٩] أخذت لولايات المتّحدة الأميركيّة المبادرة لأنّها كانت تحتاج إلى إضفاء الشّرعيّة على العمليّة العسكريّة التي تريد القيام بها ضدّ النّظام العراقيّ.

[20] David L Phillips; **Losing Iraq Inside the Postwar Reconstruction Fiasco**; Westview Press; the United States of America; 2005; page 101.

[21] Democratic Principles Working Group; **The Transition to Democracy in Iraq**; pages 1-16; www.iraqfoundation.org/studies/2002/dec/study.pdf accessed on November 22nd, 2017.

[٢٢] سليم فوزي زخّور، **النّظام السياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ٢١٥. ٢١٥.

[٢٣] إقليم كردستان يتألّف من ثلاث محافظات ذات أكثريّة كرديّة، و هناك ٩ محافظات ذات أكثريّة شيعيّة، وإثنتان ذات أكثريّة سنيّة، وأربعة مختلطة.

[٢٤] المرجع نفسه، صفحة ٢٥٠، ٢٥١.

[25] Judith S. Yaphe; contributor in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa**; Westview Press; The United States of America; 2014; page 145.

[٢٦] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ٣٠٤. ٣٠٤.

نبراس المعموري، **محنة الدستور وإشكاليّات التّعديل**، دار العربيّ للنشر والتوريع، مصر، ٢٠١٥، صفحة ٧٠. [27]

[٢٨] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ١٥.

[٢٩] المرجع نفسه، صفحة ١٦٠.

[٣٠] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ٩٦.

[٣١] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ٢٢٦. ٢٢٦.

[32] Judith S. Yaphe; contributor in **The Government and Politics of the Middle East and North Africa**; 7th edition; WestView Press; The United States of America; 2014; page 140.

[٣٣] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ٣٠٤. ٣٠٤.

[٣٤] هادي مشعان ربيع، **دراسات في الديمقراطيّة وحقوق الإنسان**، دار الجنان للنّشر والتّوزيع، الأردن، ٢٠١٥، صفحة ٢٣.

[٣٥] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ٤٤٥. ٤٤٥.

[٣٦] سليم فوزي زخّور، **النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدديّة**، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، صفحة ١٥٧، ١٥٨.

قائمة المراجع

مراجع باللّغة العربيّة

١. زخّور، سليم فوزي؛ النّظام السّياسيّ والدستوريّ في العراق: الفدراليّة التّوافقيّة والتّعدّديّة؛ بيروت؛ الطّبعة الأولى؛ ٢٠١٤.

٢. ربيع، هادي مشعان؛ دراسات في الديمقراطيّة وحقوق الإنسان؛ دار الجنان للنّشر والتّوزيع؛ الأردن؛ ٢٠١٥.

٣. حميد رشيد، عبد الوهّاب؛ التّحوّل الديمقراطيّ في العراق: المواريث التّاريخيّة الثّقافيّة والممرّات الخارجيّة؛ مركز دراسات الوحدة العربيّة؛ بيروت؛ ٢٠٠٦.

٤. المعموري، نبراس؛ محنة الدستور وإشكاليّات التّعديل؛ دار العربيّ للنشر والتوريع؛ مصر؛ ٢٠١٥.

٥. شافي، نادر عبد العزيز؛ "الأنظمة الإنتخابيّة ومميّزات كلّ منها"؛ مجلّة الجيش؛ تشرين الأوّل ٢٠١٢؛ العدد ٣٢٨.

6. مراجع باللّغة الإنكليزيّة

7. Allawi, Ali; The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace; Yale University Press; The United States of America; 2007.
8. Faruqi, Harith Suleiman; Faruqi's Law Dictionary; English-Arabic; 4th edition; Librairie du Liban; Beirut; 1982.
9. Feldman, Noah and Martinez, Roman; Constitutional Politics and Text in the New Iraq: An Experiment in Islamic Democracy; Fordham Law Review; Volume 75; Issue 2.
10. Phillips, David L; Losing Iraq Inside the Postwar Reconstruction Fiasco; Westview Press; the United States of America; 2005.
11. Simon, Reeva and Tejirian, Eleanor; Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origin of Tyranny; Colombia University Press; New York, The United States of America; 2004.
12. Yaphe, Judith S.; contributor in The Government and Politics of the Middle East and North Africa; 7th edition; WestView Press; The United States of America; 2014.

13. Democratic Principles Working Group; The Transition to Democracy in Iraq; pages 1-16; www.iraqfoundation.org/studies/2002/dec/study.pdf accessed on November 22nd, 2017.
14. www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html accessed on November 13th, 2017.